ظاهرة ترادف الجمل على ضوء نظرية التوافق بين المعنى و النص

*فتيحة يزيد

تشكل ظاهرة ترادف الجمل في شكل إعادة صياغة الجمل و النصوص جزءا كبيرا من

ظاهرة ترادف الجمل على ضوء نظرية التوافق بين المعنى و النص

إعادة صياغة الجمل و النصوص

أ. مفهوم الجملة المعاد صياغتها

يحتوي النشاط الخطابي لكل ناطق بلغة معينة على صياغات كثيرة و متعددة للمعنى الواحد و ذلك لأسباب شتى أهمها طلب الزيادة في البيان . و يعبر المتكلم في أحيان كثيرة على المعنى الواحد بطرق مختلفة تتساوى في المعنى بالتقريب أو تتضمن كل صياغة معاني ثانوية لا وجود لها في الصياغات الأخرى من الكلام مع الاحتفاظ بنواة المعنى الأصلي.

ومن الدوافع الممكنة التي تجعل السامع يطلب صياغة جديدة من الخطاب الموجه إليه عدم فهمه أو عدم نجاحه في التوصل إلى تأويل جميع المعاني التي أرادها المتكلم ، و قد يطلب المزيد من الإفصاح حول هذه نقطة أو تلك، مما يجعل المتكلم ينبعث في صياغة جديدة من معنى كلامه.

و قد لفتت هذه الممارسة انتباه الخبراء و المحللين و من بينهم علماء اللغة العرب القدماء الذين بوبوها في باب **ترادف الجمل**.[1] وقد سماها علماء اللسانيات الغربيين ب"البارافراز"(Paraphrase) و يعنى هذا المصطلح "الجملة المجاورة". وتتبعت فوكس ك. أخبار هذه الممارسة و الدراسات التي تناولتها منذ العصور الكلاسيكية من الأدب الفرنسي إلى أيامنا هذه.[2] وبصفة تقريبية يمكن تعريف هذه العملية : " هي صياغة بألفاظ جديدة لنص أصلي".

---

* جامعة الجزائر 2

ومن خصائص هذا النشاط اللغوي أنه يُمثل جوهر الخطابات التي تجـري في قاعـات التعليـم و الهدف منه هدف تربوي أساسا و يقصد به المدرسون تكرار الكلام بغرض ترسيخ محتواه في ذهن المتعلم.[3]

ويتواجد أيضا نشاط إعادة صياغة النصوص في الخطاب العلمي التعميمي (Discours de Vulgarisation) الذي يرمي إلى تبسيط الخطاب العلمي المتخصص[4] الذي تتميز به الأوساط العلمية المتخصصة لجعله في متناول عامة الناس الذين لا ينتمون إلى التخصص العلمي الذي يتناوله الخطاب بل ينتمون إلى الجمهور العريض من مستهلكي الإرشادات و المعلومات العلميـة و ذلك من باب الإفادة أو منع انتشار الأمراض. فالخطاب المتخصص من المستوى العالي الذي يحتوي على معلومات تقنية و غامضة يخضع لعملية تبسيط بفضل عملية إعادة الصياغة النصوص ويحوّل إلى خطاب يفهمه عامة الناس ثم يدفع به إلى جمهور القراء.[5]

و قد شرعت الدراسات اللسانية التداولية في الاهتمام بهذه الممارسة الخطابية ولكن ليس بالقدر الكافي لا في العدد ولا في التنظيم. و قد عرف النشاط اللغوي الذي يتمثل في "إعادة صياغة النصوص" خاصة في المجال التعليمي حيث ظهرت بعض المحاولات لدراسته.

ب. إعادة صياغة النصوص في المجال التعليمي

توجه اهتمام اللغويين فيما يتعلق بدراسة إعادة صياغة النصوص و الجمل إلى كيفية حصول عملية إعادة صياغة النصوص و تحديد الأوجه التي قد تتخذها. و حسب [ك. فوكس] يمكن تعريف هذه العملية على النحو التالي:

" إنها العملية التي ترمي إلى تحويل النص الأصلي إلى النص الهدف مع المحافظة على المعني."[6]
و تضيف فوكس أن هذه الممارسة موجودة منذ القدم. و من أمثلتها البارزة الشروح و التفاسير التي تناولت الكتب الدينية ثم توسعت إلى النصوص الفلسفية و الأدبية .

أما في التقاليد العربية الدينية الإسلامية، فإن ممارسة تفسير النصوص، انطلقت من شرح نص القرآن الكريم، و توجد تفاسير كثيرة لهذا النص المقدس. و الهدف من هذه التفاسير هو هدف تعليمي قبل كل شيء.

و إلى جانب التفاسير ذات الطابع الديني توجد سواء في الغرب أو في تقاليدنا الإسلامية تفاسير أدبية يهتم بشرح دواوين الشعر وشرح النصوص الأدبية عامة و دائما بقصد تقريبها من القارئ أو إزالة الغموض الذي قد يمنع من فهمها الفهم الصحيح عنها. و تشتمل إعادة صياغة النصوص على أنواع كثيرة تختلف في تفاصيلها. و تنقسم إلى جنسين كبيرين، هما شرح النص و محاكاة النص. يتمثل الجنس الأول و هو شرح في : **إعادة الصياغة التأويلية ذات الهدف التفسيري**. يتواجد في تقاليد الأدب العربي من مختلف التفاسير الأدبية و تفاسير التفاسير إما في نص القرآن الكريم أو الدواوين الشعرية أو كتب النحو. و من أمثلة الشروح : شرح المعلقات، شرح ديوان أبي تمام ، شرح ديوان المتنبي، شرح المفصل، تفسير الكشاف...الخ من النصوص التفسيرية. و يرمي هذا النوع إلى تبسيط النص الأصلي و تأويله و تقريبه من القارئ أو السامع . وقد يكون النص الجديد الناتج عن إعادة الصياغة عبارة عن نص أطول و أشمل و يحتوي علي تفاصيل و دقائق غير موجودة في النص الأصلي . و يمثل هذا النوع أيضا جوهر العملية التعليمية في مجملها، بحيث تسعة أعشار الخطاب الذي يجري في القسم التعليمي يتمثل في التعبير بطرق عديدة و مختلفة عن فكرة رئيسية تُمثل موضوع الدرس[7].

و في مقابل النص المطول نجد النص المركز الذي يتمثل في الملخص الذي نجده بكثرة في التحليل الآلي للنصوص مما يجد مكانه في الإعلام الآلي و قواعد المعطيات (Bases de données bibliographiques) و أيضا في علم المكتبات في القوائم المكتبية (Index).[8]

أما الجنس الثاني من إعادة صياغة النصوص فيتمثل في **محاكاة النصوص ذات الجودة الأدبية** ...المتفق عليها و الهدف هنا أيضا هدف تربوي : و ترمي هذه الممارسة إلى إنتاج النص الهدف الذي تحاكي النص الأصلي قصد تعلم الكتابة الأدبية. و في هذا النوع من النصوص يحاول الطالب أن ينتج نصا مشابها قدر الإمكان للنص الأصلي من باب التمرين و التمرس في الكتابة.

و يري علماء النحو و البلاغة أن لهذه الممارسة فوائد تربوية جمة لأن اللغة تتوفر على ثروة كبيرة من التعبير و الإنتاج اللغوي و كلما اكتسب الطالب جزءا من هذه الثروة أصبحت كتابته أفصح و أدق و سهل عليه الإعراب عما يختلج في صدره مما ينعكس إيجابا على قدراته الأدبية.[9]

و يرى كاندليي أنه عندما يتمرن الطالب على التعبير على واقع معنوي معين بطرق مختلفة فهو يتمكن من التعرف على مختلف الأشكال اللغوية التي توفرها له اللغة ، و تنمي قدراته على التأليف و أيضا على الفهم واكتساب المعاني و الأساليب المختلفة التي تتماشى مع مقتضيات أحوال الخطاب والحديث.

و هذه القدرة على حسن اختيار القول الذي يساير مقتضى الحال هي الميزة التي يتميز بها الناطق الأصلي للغة معينة.[10] و و تطرقت فوكس إلى التحليل المعرفي لهذه الممارسة بطرحها السؤال حول العمليات الذهنية التي تواكبها.

ج. تحليل عملية إعادة الصياغة

تتم عملية إعادة الصياغة على مراحل أوّلها و هي المرحلة الأساسية ، مرحلة التعرف على المعاني التي تحملها النص الأصلي من خلال التعرف الوحدات اللغوية التي يتكون منها النص و علاقتها بعضها ببعض.

إن عملية التقاط المعاني التي يحتوي عليها النص تقتضي عملا ذهنيا نشطا غايته إعادة بناء الأغراض التبليغية التي أرادها مؤلف النص. والأغراض التبليغية عند المتكلم ترتكز على تصور دلالي يحدد عملية أخرى يقوم بها المتكلم أساسها اختيار الوحدات اللغوية التي تخدم المقاصد التبليغية.[11] و تفترض كل عملية اختيار انتخاب وحدات دلالية معينة و إبعاد ما سواها من الوحدات التي تنتمي إلى نفس الجنس الدلالي: و هو ما يسميه "الاختيارات المعجمية"[12]

ثم تأتي المرحلة الثانية وهي عملية إعادة بناء النص الأصلي و صياغته إلى النص الهدف بإعادة بناء كل الدلالات التي يحملها النص وأساس هذه العملية الاختيارات اللغوية التي تتلاءم و تتناسب مع الاختيارات اللغوية في النص الأصلي[13]

و تتم عملية إعادة الصياغة على شكل سلسلة من الصياغات الجزئية يقوم بها المتكلم، وتتميز بعلاقة جدلية أساسها القياس بين النص الأصلي و النص الهدف، على جميع مستويات، حيث يقيس المؤلف تناسب مختلف الوحدات التي يختارها، مع المعنى الكلي الذي

يريده و بذلك يبني بالتدريج نصه الجديد و يثبته على الصيغة التي يراها أنسب للمعني الأصلي من خلال العلاقة التي أقامها بين النصين.

و يمكن تمثيل العملية التحويلية هذه بيانيا على النحو التالي:

- النص الأصلي و نرمز له ب**[ص]**
- يحول إلي نص هدف و نرمز له ب**[ص1]**
- و العملية اللغوية تحويلية التي يقوم بها المتكلم و نرمز لها ب**[م]**

[م] => [ص] ===> [ص1]

و تقتضي عملية التحويل عمليات ذهنية لفهم و تأويل الدلالات التي يحملها النص الأصلي **[ص]** من قبل المتكلم و إنتاج للنص الهدف **[ص1]**. ويمكن اعتبار المحتوى الدلالي الذي يتوصل إليه المتكلم عنصرا ثالثا يتوسط المعادلة و نرمز له ب**[دل]**.

[ص] ===> [دل] ===> [ص1]

و يمثل **[دل]** محتوى النص الأصلي **[ص]**، الذي يمثل شكلا من جميع أشكال الترابط الدلالي الذي سيمثل في نفس الوقت نقطة الوصول لتحليل **[ص]** و نقطة الانطلاق لإنتاج **[ص1]** . يحمل النص **[ص]** المحتوى الدلالي **[دل]** الذي يمكن صياغته من جديد إلى النص الجديد **[ص1]** . و كان أن يفترض أن عملية تحويل المحتوى الدلالي **[دل]** لا تتسبب في أي قدر من تغيير للمحتوى أو أي قدر من ضياع الفائدة خلال العملية التي تحول **[ص]** إلى **[ص1]**

و كانت هذه النظرية سائدة في الساحة العلمية عند اللسانيين إلى أن ظهرت التطورات التي عرفتها الترجمة الآلية فتغيرت النظرة بتلك التي تعترف بقدر من التغيير يدخل على محتوى **[ص]** قبل تحويله و إعادة صياغته إلى **[ص1]** .

وأصبح يعترف اللسانيون أنا المحتوى الذي تعاد صياغته هو في الحقيقة محتوى نص خضع لعملية تأويل ينتمي إلى نفس العائلة الدلالية و لكنه ليس مساويا تماما ل**[ص]** .

مما يستوجب تعديل المعادلة و صياغة المعادلة الجديدة **للتحوّل** الدلالي : **[دل] ===>**

[دل 1]

و انطلاقا من ذلك فإن معادلة إعادة صياغة النصوص تصبح كالتالي :

[ص]====> [دل] ====> [دل 1] ====>[ص 1]

بمعنى أن النص الأصلي [ص] يحمل محتوى دلالي أصليي [دل] و هذا المحتوى الدلالي يتحول إلى[دل 1] بفعل إعادة صياغته و ذلك بفعل القانون اللساني الذي يقول بعدم وجود دلالتين متساويتين تماما في النظم اللسانية. [14]

ويتحول عدد المراحل المكونة للعملية إلى ثلاث مراحل عوضا عن المرحلتين التي كان يفترضها علماء اللسان قبل ظهور المعلوماتية . ولكن بظهور علوم الإعلام الآلي التي أدخلت مفهوم التغيير في عملية إعادة الصياغة توجه الاهتمام إلى دراسة درجة التغيير التي تطرأ على المحتوى الدلالي من نص إلى نص ثاني سواء أكان التحول المقصود داخل اللغة الواحدة أو من لغة إلى لغة ثانية. [15] وأصبحت مقارنة عملية إعادة الصياغة للجملة داخل اللغة الواحدة بعملية الترجمة بين لغتين تمثل موضوعا علميا للدراسة في الأوساط العلمية.

و تطرح إشكالية التحوّل الدلالي الذي يقع في إعادة الصياغة الجمل إشكالية جديدة و هي إشكالية التغيير الدلالي و الحدود المقبولة التي لا يجب أن يتعداها من أجل المحافظة على المعاني الأصلي التي يحملها النص الأصلي. كي يبقي المتكلم بالفعل في حدود إعادة الصياغة و لا يتجاوزها إلى نشاط لغوي آخر.

و من المسلم به أنه لا وجود لنص يطابق تماما نصا ثانيا من حيث الدلالة و الصيغة سواء أكان النصين داخل اللغة الواحدة أو بين لغتين مختلفتين. و يعلم المترجمون جيدا مسألة

الأداة اللغوية التي لا توفر المقابل التام من لغة إلى لغة. وهذه تطرح إشكالية الحد المقبول لهذا التغير و الفرق بين المحتوى الدلالي في النص الأصلي والمحتوى الدلالي في النص الهدف.

من خلال هذه العملية يبني المتكلم بالتدريج انطلاقا من المحتوى الدلالي **[دل]** للنص الأصلي محتوى دلاليا جديدا **[دل1]** بناءه، من الناحية الكمية و النوعية. فمن الناحية الكمية الاختيارات الممكنة تكمن في تطويل وتفصيل النص الأصلي أو بالعكس تقصيره و تركيزه اتبعا لأهدافه و أغراضه التبليغية أو كاختيار ثالث يمكن أن يختار المحافظة على حجم النص الأصلي.
من الناحية النوعية يمكن للمتكلم أن يختار أن يحافظ ما استطاع على العبارات و المعاني الأصلية لمؤلف النص الأصلي وخاصة إذا كان المتكلم في وضع المعلم الذي يحاول توصيل أفكار غيره لجمهور معين أو في وضعية الطالب الذي يقصد إلى محاكاة النصوص الأدبية و ذلك قصد التمرين و التمرس.[16]

و على عكس ذلك يمكنه أن يختار أسلوب المفسر الناقد بوضع مسافة معينة بينه وبين المؤلف الأصلي للنص و لكن شريطة أن يبقى داخل الحدود التي تسمح للمخاطب بالحكم أن النص الأصلي و النص الهدف من فصيلة دلالية واحدة وأن النص الهدف بالرغم من التغير الذي طرأ عليه يمكن لأي سامع أن يحكم عليه أنه إعادة صياغة للنص الأصلي.[17]

و كقاعدة أولية يمكن القول إن النص **[ص1]** يمثل إعادة صياغة للنص **[ص]** عندما يمكن الحكم عليه أنه لا يتجاوز حد التغير المقبول بالنسبة ل**[ص]** لأنه إذا تجاوز هذا الحد انتقل إلى فصيلة دلالية آخر.

والإشكالية التي تطرح نفسها هنا هي كيفية وصف حد التغير المقبول الذي يسمح به النظام اللغوي و الأداء اللغوي والذي يرتكز على ديناميكية نشاط إعادة الصياغة و التي تسمح للمتكلم **[م]** بالتصرف في النص الأصلي **[ص]** في وضعية خطابية معينة **[و]**، من غير أن يتجاوز حد التغير المقبول. و من أجل تحديد و وصف ذلك الحد يجب أن نحدد عوامل التغير المقبولة والمسموح بها من **[ص]** إلى **[ص1]** أو بعبارة أخرى تحديد التناسب الدلالي بين النصوص.

د. التناسب الدلالي و حد التغيير المقبول

يتميز كل ناطق أصلي للغة معينة بما يسمى بالحس اللغوي. ويمثل هذا الحس القدرة على التعرف على أي جملة من اللغة التي ينطق بها و لو لم يسمعها من قبل. و بالاعتماد على معرفته بلغته و حسه اللغوي يمكنه أن يحكم على جملتين أو أكثر أنها تحمل نفس المعنى و أنها من جنس الترادف. و هذه الميزة تحقق الملكة اللغوية عند المتكلم. و قد شرح ابن خلدون باستفاضة مفهوم الملكة اللغوية.[18]

و في المقابل تشتمل المملكة اللغوية على العملية العكسية وهي قدرة المتكلم على التعبير عن واقع معين بطرق مختلفة . فالقدرة على إعادة صياغة الجمل و النصوص و القدرة على التعرف على الجمل المختلفة و الحكم عليها أنها ترجع إلى واقع واحد تمثل جوهر الملكة اللغوية.

و على هذا ، يمكن مقارنة العلاقة التي تربط بين الجمل المترادفة (أو التي يراها المتكلم كذلك) ، مع العلاقة التي تربط بين الوحدات الدلالية في التقطيع الأول من النظام اللغوي وافتراض أن جميع الجمل المترادفة تكون "أجناسا دلالية" من مستوى الجمل على غرار الوحدات الدلالية التي تكون "أجناسا دلالية" من مستوى الوحدات الدالة على معنى (Paradigme).

و تصبح العلاقة بين الجمل المترادفة علاقة تعاقب عمودية. و بذلك نضع فراضية الترادف بين الجمل ثم تصاعديا الترادف بين النصوص ثم الترادف بين وحدات من النصوص ذات الحجم الأكبر. ثم في الحد الأقصى يمكن وضع الفرضية أن النظام اللغوي و الأداء اللغوي يتكونان من نُظُم متداخلة من الجمل المترادفة تربط بينها علاقة التناسب الدلالي واللغوي.

و عند هذا الحد تطرح نفسها إشكالية التناسب اللغوي والمدى الذي يمكن فيه للجملة المعينة أن تكون بديلة عن جملة ثانية و تحول محاها في نفس البيئة **اللغوية**. كل متكلم و كل عالم باللغة يعلم أن:

"كل تغيير على المستوى بناء الوحدات اللغوية و بناء الجمل يتفرع عنه تغييرا على مستوى الدلالات و بالتالي هذه النظرية تمنع الباحث من وضع التطابق الدلالي التام بين الوحدات من أي مستوى كانت".

فالجملة المترادفة و البديلة تماما عن جملة أخرى لا وجود لها في الواقع اللغوي و لكن تكون علاقة الترادف تقريبية تتمع كل جملة بدلالة مشتركة هي الدلالة المرجعية (Identité référentielle) التي تعتمد على المعرفة المرجعية للواقع .

و الدليل على ذلك المثال التالي: [كان قاسيا ===> كان لا يعرف الرحمة] ... فجملتان هنا مترادفتان و تتمتع بدلالة مشتركة. ليس هناك تشابه في الألفاظ و لا في بنية الجملتين و لكن المعرفة المرجعية أو قانون الواقع يقول بأن عدم معرفة الرحمة يساوي القسوة. فعلاقة الترادف قائمة على وجود نواة ثابتة **من الدلالة المشتركة** تنتمي إلى ما يسمى بالمعرفة بالعالم.

و هذه الفكرة تقتضي أن الجمل المترادفة تشترك في جوهر الدلالة الأساسية و أنها تختلف اختلافا جزئيا على المستويات ثانوية في تفاصيلها ، و أن هذه الاختلافات مهملة عند حكم المتكلم بالترادف. و النواة الدلالية المشتركة التي يضعها المتكلم تتحدد على مستوى تصور الأساس الدلالي للجمل التي تصف واقعا معينا و هو المحتوى المرجعي الذي تحمله هذه الجمل المترادفة و الذي يرتكز على معرفة المتكلم بالواقع ومخصصاته النفسية و الثقافية و الإيديولوجية و الاجتماعية و بصفة عامة تصوراته الكاملة للواقع المعاش.[19]

و هذه أمثلة بسيطة توضح الفكرة السابقة :

- أكل زيد الخبز .
- زيد أكل الخبز.
- الخبز أكله زيد .
- زيد هو الذي أكل الخبز .
- الخبز الذي أكله هو زيد .

يمكن لأي متكلم أن يحكم بسهولة أن الجمل السابقة الذكر تشترك كلها في النواة الثابتة من الدلالة و أنها تحمل اختلافات في تفاصيلها. فتتمثل الدلالة المشتركة في العناصر التالية : فعل الأكل و فاعل الأكل و موضوع الأكل الذي هو الخبز.

يمكن لأي ناطق أصلي بالعربية أن يحكم بأن هذه الجمل على أنها من عائلة دلالية واحدة ويحكم عليها بالترادف و التساوي في المعني بالرغم من بعض الاختلافات في المعاني الثانوية.

و المعنى المختلف لا يمكن أن يدركه السامع من الجمل نفسها بل من الوضعية الخطابية للجمل. و المتكلم الذي يقوم بإعادة الصياغة لهذه الجمل يحاول إعادة بناء الغرض التبليغي للمتكلم الأصلي . مثلا بالنسبة للجمل التي وردت في المثال السابق يمكن افتراض السياق اللغوي التالي لكل جملة :

- أكل زيد الخبز... الذي تركته له.
- زيد أكل الخبز ... و ليس غيره.
- الخبز أكله زيد ... أين الخبز ؟
- زيد هو الذي أكل الخبز... و ليس عمرو.
- الخبز الذي أكله هو زيد ... زيد الذي أكل الخبز أم عمرو ؟

فيتبين للمحلل الدقيق أن الاختلاف الحقيقي يكمن في ما يسمى بصدارة المعني (Mise en vedette) كلما أراد المتكلم أن يبرز عنصرا معينا من دلالة الجملة قام بتشغيل القوة التي تجلب انتباه السامع إلى ذلك العنصر.

و التعرف على هذه الجمل المترادفة يقتضي أساسا مرجعيا غير لغوي يتمثل في المعرفة العامة بالواقع و أيضا في العلاقة السببية التي تربط بين الظواهر والوقائع التي تحيط بنا و التي تمثل تصورات الفرد الأساسية المعرفية والذهنية.

فالفرد الذي يقوم بإعادة صياغة يعتمد على التناسب الدلالي الذي يضعه أولا عندما يؤوّل النص قصد استخراج الدلالات التي يحتوي عليها . و تتمثل عادة هذه الدلالات في التفاعل بين العمليات الخطابية التي تعتمد على عدد معين من العلاميات الخطابية والأجناس اللغوية مثل الضمائر و علامات الفعل وعلامات الإرساء الزماني و المكاني و المخصصات المختلفة والتي يعتمد عليها قطبي الحديث لتكوين ما يرسله الأول من حديث وتأويل ما يستقبله الثاني من حديث.[20]

و تتفاعل و تتداخل العمليات الخطابية والعمليات المرجعية و يقع أثرها على إنشاء و تأليف الحديث ثم على تلقيه من حيث التأويل و من حيث القابلية الدلالية . و يتمثل هذا التأثير في الاختيارات التي يقوم بها كل من المتكلم و المخاطب من حيث الصيغ التركيبية و اختيار الوحدات الدلالية لأن عملية بناء الجملة أو النص المعين تقوم أساسا على الكيفية التي يقوم بها المتكلم باختيار الوحدات اللغوية التي تدخل في تكوين نصه و التي تخدم الأغراض التبليغية عنده. و كل اختيار يعني انتخاب بعض الوحدات المعينة التي يراها المتكلم أنها الأنسب للوضعية الخطابية التي يدور فيها الخطاب و على إبعاد الوحدات الأخرى التي تنتمي إلى نفس الجنس الدلالي. و تقوم عملية إعادة الصياغة على نفس المبدأ و هو مبدأ انتخاب النص الأصلح و إبعاد النصوص الأخرى التي تنتمي إلى نفس الفئة سواء من حيث التعرف والفهم أو من حيث الإنتاج و التأليف.

فالكيفية التي تتم بها هذه الاختيارات تقوم على الحكم الذي يصدره المتكلم حول النص الذي يختاره و هو الحكم بالتشابه و التناسب الدلالي أو الحكم بالاختلاف و الإبعاد . و الشرط الذي يجب أن يتوفر في النص المختار هو ألا يتجاوز ذلك الاختلاف الحد المقبول للتغير.

هـ. **تحديد الحد المقبول للتغير.**

مثلما ورد فيما سبق، توجد بين كل جملة تنتمي إلى مجموعة من الجمل المترادفة اختلافات دلالية يمكن أن يتغاضى عليها السامع في حكمه على الجملتين بالترادف. ولكن من أجل إقرار علاقة الترادف بين الجمل يجب أن تكون المسافة المعنوية بين الجمل قصيرة و ألا تتجاوز الحد الذي يراه السامع ممكنا و يبقى داخل حدود التغيير المقبولة.

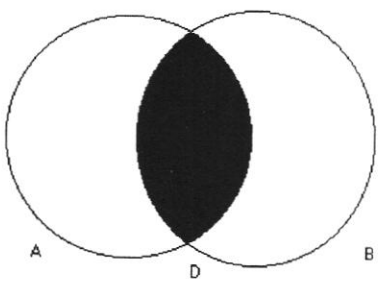

الشكل رقم 1: منطقة المعنى المشترك بين الجمل

و يمكن تصوير هذا الحد كمجموعتين متداخلتين تشتمل كل مجموعة على جزء مشترك و جزء منفصل :

فكل الجمل المتواجدة داخل منطقة التقاطع (D) يمكن الحكم عليها بأنها ذات دلالة مترادفة بالرغم من التغيرات الدلالية التي تشتمل عليها، بينما الجمل المتواجدة داخل المنطقة المنفصلة (A) و المنطقة المنفصلة (B) فهي لا تنتمي إلى مجموعة جمل مترادفة، و تعتبر كذلك إذا بقيت داخل منطقة الحد المقبول للتغيير. والقدرة على التعرف على هذا الحد المقبول من التغيير نشاط من نشاطات الملكة اللغوية التي يتمتع بها كل ناطق أصلي لأي لغة كانت .

و تعمل الدلالات عمل القوة الديناميكية التي تتجاذب المعاني من عنصر إلى عنصر تبعا للأغراض التبليغية التي يراها المتكلم خادمة لما يريد توصيله إلى السامع و أيضا تبعا للوضعية التبليغية.

و يبقى المتكلم العنصر الأساسي و الفعال في العملية الخطابية بحيث هو الذي يتحكم في النظام التواصلي و التبليغي حسب تصوراته للواقع و فهمه لما يحيط به .

و خلاصة للدراسات التي وردت في هذا الفصل نلاحظ بأنها تناولت كلها ظاهرة ترادف الجمل كعلاقة مميزة بين جملتين أو أكثر. فهذا التناول يكتفي برصد عملية إعادة الصياغة في تاريخها و الميادين المتواجدة فيها و تعطي معلومات قيمة حول الكيفية التي يجب تناول هذه العلاقة بها. غير أن المتهجية المذكورة أعلاه لا تقول شيئا حول الكيفية التي يتم بها الترادف و لا إنتاج الجمل المترادفة و لا تفسح الآفاق حول التطبيقات الممكنة لظاهرة ترادف الجمل التي تكوّن جزءا كبيرا من كفاءة المتكلم اللسانية و الخطابية. و قد تم تناول آخر لظاهرة ترادف الجمل من قبل "المدرسة الدلالية الروسية" بمنهجية نظامية و بنظرة تكوينية لهذه الظاهرة. فهي تتناول ظاهرة ترادف الجمل ليس كعلاقة بين جملة و أخرى بل كعملية تخضع لقوانين و آليات و تبين أن عمليتي إنتاج و تعرف على الجمل المترادفة تمثلان جوهر الكفاءة اللسانية عند المتكلم و سمي هذا التناول الجديد "بنظرية التوافق بين المعنى و النص".(Théorie Sens Texte)

1. نظرية "التوافق بين المعنى و النص" و مفهوم الجملة المترادفة

أ. تأسست "نظرية التوافق بين المعنى و النص" (Théorie Sens Texte) سنة 1967 في [روسيا] على يد العالمين اللسانيين الروسيين [جولكوفسكي و ملتشوك] [21] المنتميين إلى مدرسة علم الدلالة الروسية, و عرفت هذه النظرية الجديدة تطورا ملحوظا في [كندا] بعد هجرة اللساني [إيجور ملتشوك] إلى ذلك البلد حيث تكونت لها مدرسة و أسس لها مرصدا.

ترتكز نظرية " التوافق بين المعنى و النص" على الفكرة التحتية التالية : " إن اللسان هو آلية أو مجموعة من القواعد تسمح للمتكلم بالقيام بعمليتين أساسيتين هما:

– إنتاج الكلام : بمعنى أن كل متكلم (مهما كانت اللغة التي ينطق بها) قادر على المطابقة بين المعنى الذي يريد التعبير عنه و مجمل النصوص التي في نظره يمكنه أن يعبر بها عن ذلك المعنى ثم اختيار النص الذي يتوافق بشكل أدق مع الوضعية الخطابية التي يختص بها المعنى المراد تبليغه : و تسمى هذه العملية بالتركيب (Synthèse).

– فهم الكلام : بمعنى أن المتكلم قادر على القيام بالعملية العكسية و هي المطابقة بين النص الذي يتلقاه بكل المعاني التي قد تدل على ذلك النص بشكل أو بآخر ثم اختيار المعنى الأنسب الذي يراعي المعطيات الخاصة بالوضعية الخطابية التي يتواجد فيها : و تسمى هذه العملية بالتحليل (Analyse).

و انطلاقا من هذا الاعتبار فإن مهمة الباحث في علوم اللسان هي : بناء نموذج يحاكي العمليات التي يقوم بها المتكلم عندما يقوم بعملية المطابقة بين المعنى و النص و العملية التي يقوم بها المتلقي عندما يقوم بالمطابقة بين النص و المعنى.[22] و في بدايتها تعطي النظرية الأولوية لدراسة عملية التركيب أي نشاط المتكلم باعتبار أنها عملية لسانية محضة لا تستدعي إلا المعارف اللسانية لقيامها بينما عملية التحليل أي نشاط السامع تستوجب لقيامها معارف غير لسانية اجتماعية و نفسية و ما إلى ذلك مما يجعل دراستها أوسع من نطاق النظرية في أحوال تطورها الحاضر.[23]

و من هنا فإن تعريف اللسان في نظرية التوافق بين المعنى و النص يكون كالتالي:

[[إن اللسان هو نظام محصور من القواعد و الآليات تخصص التوافق المتعدد الجوانب بين مجموعة لا متنهية من المعاني و مجموعة لا متناهية من النصوص.]]

و الكتابة الصورية الرياضية لهذا التعريف تكون على المنوال التالي :

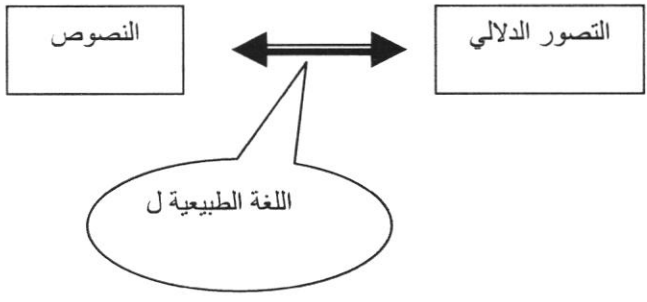

الشكل رقم 2 : بيان تعريف اللغة الطبيعية

و برهنت مدرسة علم الدلالة الروسية أن ظاهرة ترادف الجمل تمثل الجزء الأساسي من الكفاءة اللغوية التي يتمتع بها كل ناطق أصلي للغة معينة في شقيها "تركيب الكلام" عند المتكلم و "تحليله" و تأويله عند السامع. ورأينا أن هذه الممارسة تبلغ أوجها في العملية التعليمية حيث تصاغ الفكرة الواحدة بأوجه كثيرة بقصد توضيحها و ترسيخها. و انبثق عن الدراسات التي قدمها العلماء المنتمون إلى مدرسة نظرية التوافق بين المعنى و النص توجه جديد في دراسة هذه الممارسة.

ب- طبيعة علاقة ترادف الجمل.

إذا وضعت الفرضية أن مجموعة الجمل المترادفة تربط بينها علاقة معينة فإن التعرف على علاقة الترادف المفترضة بين تلك الجمل و الحكم بوجودها يعود إلى المتكلم أي الناطق الأصلي للغة المدروسة. لذا يقال بأن العلاقة التي تربط بين الجمل المترادفة هي علاقة نفسية لأن الناطق الأصلي يحتكم إلى حدسه و حسه اللغوي في حكمه على تلك العلاقة. [24]

ت- ثبوت المعنى المشترك في الجمل المترادفة

و كما أشير إليه سابقا ففي إطار نظرية التوافق بين المعنى و النص، إذا سلمنا بأن علاقة الترادف بين الجمل علاقة أسسها حدس المتكلم فإن مفهوم الترادف يكون أبسط و أقرب إليه من مفهوم المعنى و خاصة في الحكم عليهما. فالحكم بالترادف يرتكز عند المتكلم على "مفهوم المعنى المشترك الثابت" بين الجمل و يسهل التعرف عليه بينما وصف المعنى المطلق للجملة يتطلب آليات خاصة و معارف علمية قد لا يمتلكها المتكلم. بمعنى أنه من الأسهل على المتكلم أن يقرر بأن الجملتين ج1 و ج2 لهما نفس المعنى بالتقريب، على أن يطلب منه تحديد معنى الجملة1 أو معنى الجملة2. و من هنا تحكم نظرية التوافق بين المعنى و النص أن مفهوم الترادف أسهل من مفهوم المعنى، و أن مفهوم المعنى المشترك هو العنصر الأساسي و الثابت في علاقة الترادف بين الجمل أو العبارات.

و تقسم نظرية التوافق بين المعنى و النص معنى الجملة إلى ثلاث أقسام :

- المعنى المفيد المطلق للجملة (Sens dénotatif) الذي يتكون من معاني الكلمات أو العبارات التي تتكون منها الجملة.

- المعنى البلاغي (Sens rhétorique) المرتبط بالمحسنات التي يستعملها المتكلم و المقصود منها "تجميل الرسالة اللفظية"- و المعنى التداولي (Sens pragmatique)الذي يتكون من الشحنة العاطفية التي يحملها المتكلم خطابه.

و قد يتغير المعنى البلاغي و المعنى التداولي بينما يبقى المعنى الأساسي المشترك هو العنصر الثابت بين أفراد مجموعة الجمل المترادفة.[25]

د- أدوات منهجية لوصف اللغات الطبيعية

إن مهمة الباحث في اللسانيات حسب مؤسسي نظرية التوافق بين المعنى و النص هي إحداث نموذج أو مقياس يتمثل في نظام من القواعد يحاكي نشاط المتكلم عندما يختار من بين عناصر الذخيرة اللغوية التي بحوزته النص النسب لما يريد التعبير عنه. ويكون هذا المقياس أداة لوصف اللغات الطبيعية.

– مقياس التوافق بين المعنى و النص

إن مقياس التوافق بين المعنى و النص هو الأداة التي ستسمح بوصف اللغة الطبيعية للمتكلم بحيث يصف القدرة التي يمتلكها الناطق بلغة معينة على التوفيق بين معنى معين و مجموعة النصوص التي تعبر على المعنى المذكور. و هو مقياس شامل بحيث المبادئ التي يرتكز عليها قابلة للتطبيق على جميع اللغات الطبيعية.

– خصائص مقياس التوافق

يتميز مقياس التوافق بخصائص ثلاث و هي كالتالي:

- **يحاكي مقياس التوافق نشاط المتكلم الذي يعبر عن أغراضه التبليغية بواسطة النص الأنسب لذلك يختاره من بين مجموعة النصوص المترادفة الممكنة تقدمها له لغته الأصلية. يتمثل الغرض التبليغي عند المتكلم في تصور دلالي يقابله مجموعة من النصوص متوافقة معه و يقع الاختيار على النص الذي يترجم المعنى على أحسن وجه و يتناسب مع الوضعية الخطابية : لذا يقال أنه المقياس أداة مترجمة.**
- **يصف علماء نظرية التوافق بين المعنى و النص بأداة إنتاج الصياغات المترادفة المتوافقة مع صورة دلالية معينة استنادا التي تقول بأن الكفاءة اللغوية عند المتكلم تتكون أساسا من القدرة على إنتاج جميع الجمل و الصياغات المترادفة التي تتناسب مع صورة دلالية معينة و أيضا التعرف عليها.**

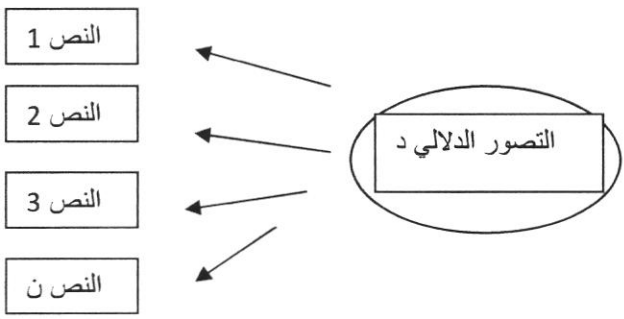

الشكل رقم 3 : تفريع النصوص المترادفة انطلاقا من المعنى القاعدي

- يتميز مقياس التوافق بالشمولية لأنه يدرس اللغة كوحدة كاملة غير قابلة للتجزئة، و لا يفضل مظهر منها على الآخر. فالمستويات التي تنتهي إليها التحليل هي إما الكلمة أو اللفظة أو جملة أو الخطاب حسب الهدف الذي يسطره الباحث لنفسه.

– مكونات مقياس التوافق

يشكل مقياس التوافق نظاما يتكون من بنى صغرى بدايتها التصور الدلالي و آخر طوابقها التصور الصوتي. يتوسط هاتين النقطتين مستويات أخري وسطية لتمثيل و هي مستوى التصور التركيبي الذي يمثل بنية الجملة و مستوى التصور التصريفي الذي يمثل بنية الكلمة. و كل مستوى من المستويات الوسطية و على عكس المستويين الأصليين يشتمل بدوره على مستويين مستوى تحتي عميق و مستوى سطحي. يتميز كل مستوى بالاستقلالية و تربطه علاقات تفاعل بالمستويات المجاورة له. و يمثل مقياس التوافق البيان التالي.[26]

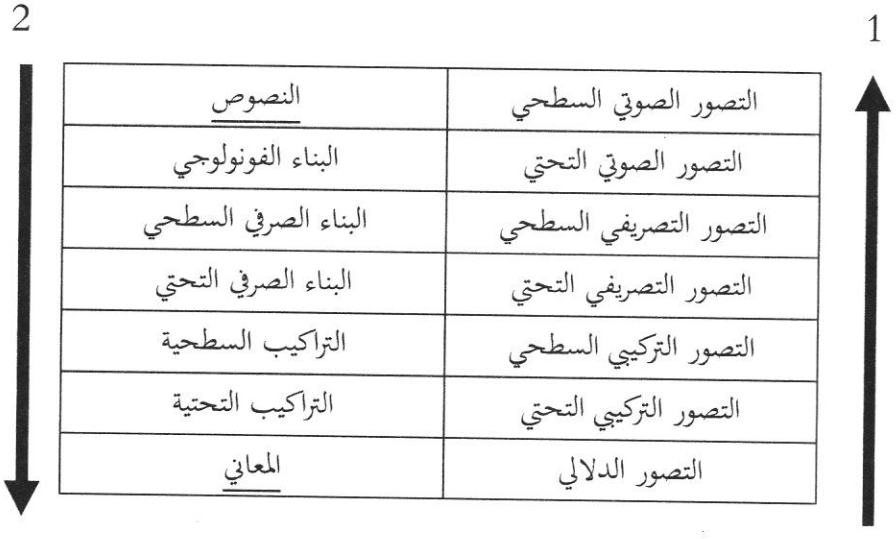

الشكل رقم 4 : مقياس التوافق و عناصره

السهم رقم 1 المنطلق من المعاني إلى النصوص يحاكي نشاط المتكلم أي : عملية التركيب أو إنتاج الكلام .

بينما السهم رقم 2 المنطلق من النصوص إلى المعاني يحاكي نشاط السامع أي :عملية التحليل أو فهم الكلام.

- **وصف العناصر المكونة للمقياس التوافق**

التصور الدلالي (Représentation sémantique)

يتكون التصور الدلالي من مجموعة من البني الصغرى تلعب دورا في مستواها و تتفاعل مع المستويات الأخرى . و البنى المكونة هي :

- البنية الدلالية التي يتشكل منها المعنى الأساسي المطلق للغرض التبليغي عند المتكلم وعناصرها غير مرتبة و غير محددة و تشكل نواة المعنى الأصلي المركزي الذي تشترك فيه جميع الجمل المترادفة.(Structure sémantique)

- البنية الاتصالية و هي تمثل الكيفية التي يرى بها المتكلم تقديم المحتوى المعنى. و يحدد على مستوى البنية الاتصالية أسلوب الخطاب من إخبار أو استفهام أو نفي أو تهكم إلى أخيره من الأساليب.(Structure communicative)

- البنية البلاغية التي يتحدد فيها شكل الخطاب أكان شعرا أم نثرا و المحسنات التي تستعمل في الخطاب.(Structure rhétorique)

- البنية المرجعية التي يتحدد فيها موضوع الخطاب و موضوعية أو ذاتية المتكلم و تشتمل على مؤشرات مرتبطة بالعالم المادي الخارجي غير اللساني.(Structure référentielle)

و تجدر الإشارة هنا أن مختلف هذه البنى تتداخل و تتفاعل و ملامحها ليست واضحة و محددو بل هي عبارة عن كل متجانس يعبر عند على الصوري ببيان موجه.(Graphe orienté)

التصور التركيبي (Représentation syntaxique)

ينقسم التصور التركيبي إلى قسمين قسم تحتي موجه دلاليا و قسم سطحي موجه نصيا، و يرسم بيانيا علي شكل تشجير و هو غير مرتب خطيا . و يختار المتكلم على هذا المستوى التراكيب التي سيستعملها في خطابه

التصور التصريفي (Représentation morphologique)

ينقسم إلى قسمين مستوى تحتي و مستوى سطحي و هو مرتب خطيا .على مستوى التصريفي التحتي يبنى الكلمات، و على مستوى التصريفي تبنى الجمل.

التصور الصوتي (Représentation phonologique)

ينقسم إلى قسمين قسم تحتي تفرغ فيه صيغة الكلمات في قالب الحروف لكي تخرج السلسلة الكلامية على شكل نص في المستوى الصوتي لسطحي.[27]

و تمثل جميع المستويات على شكل تشجير يرسم تبعية الألفاظ بعضها لبعض.

ج- تشجير التبعية (Arbre de dépendance)

تعتمد نظرية التوافق بين المعنى و النصبيانا على شكل شجرة لتمثيل عناصر التصور الدلالي. وهو كما أشير إليه سابقا نيان موجه . ز يمثل هذا التشجير تبعية العناصر الدلالية بعضها لبعض أي العاصر الأساسية في التصور الدلالي و العناصر تستوجب حضورها معها. و توظف نظرية التوافق بين المعنى و النص بيان تشجير التبعية في تمثيل العناصر الدلالية للفكرة الأصلية و هو غير مرتب خطيا بمعنى أن العناصر التي يمثلها التشجير غير مرتبة الترتيب الذي تظهر عليه علي مستوى النص النهائي بل هو وصف للعناصر الدلالية التي تمثل الفكرة.

و من جهة ثانية توظف نظرية التوافق بين المعنى و النص مفهوم اللفظة و العناصر التابعة لها و وصف جميع ألفاظ اللغة المدروسة و تدوينها هي المهمة الأولي للباحث في إطار نظرية التوافق بين المعنى و النص. و تمثل مدونة

الألفاظ في اللغة ما يسمى بالقاموس التفسيري و التركيبي في اللغة و هو أداة هامة من الأدوات التي تستعملها هذه النظرية. و تتكون اللفظة من مسند و مسند إليه و قد يتعدد المسند مثلما هو الحال في اللفظة الفعلية على مستوى التصور الدلالي. و وظيفة تشجير التبعية على مستوى التصور الدلالي هو وصف و جرد مجموعة الجمل المترادفة التي تسمح بها البنية الدلالية المرتبطة بالتصور الدلالي المدروس. و المثال التالي سوف يوضح هذه الفكرة.[28]

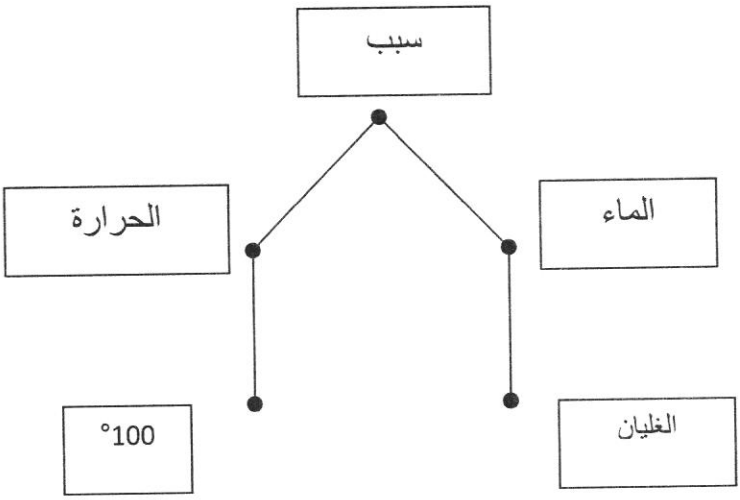

الشكل رقم 5 : تشجير تبعية الوحدات بعضها ببعض

يشكل المخطط السابق تشجير التبعية لتصور دلالي يشمل عناصر في الفكرة الأصلية تفترض نظرية التوافق بين المعنى و النص و من خلال تطبيق مقياس التوافق الذي يصف مراحل تكون الجمل أننا المتكلم سوف يكون بحوزته مجموعة الجمل المترادفة التي يسمح بها التصور الدلالي للفكرة الأصلية و هو سوف يختار منها تلك التي تخدم أغراضه التبليغية و تكون مطابقة للوضعية الخطابية التي هو متواجد فيها. و هذه العناصر تتحدد من خلال البنية الاتصالية التي تشكل جزءا من التصور الدلالي الأصلي. و هذه أمثلة من الجمل الممكنة :

- **يغلي الماء على دراجة حرارة قدرها 100°.**
- **الماء يغلي على دراجة حرارة قدرها 100°.**
- **يغلي الماء عندما تبلغ الحرارة دراجة 100°**
- **يغلي الماء إذا تعرض لدراجة حرارة قدرها 100°.**
- **يبلغ الماء الغليان علي دراجة حرارة قدرها 100°**

– يبلغ الماء الغليان إذا وصلت دراجة الحرارة التي يتعرض إليها إلي 100°.

– إذا بلغت الحرارة دراجة 100 يغلي الماء. إذا بلغت الحرارة دراجة قدرها 100° تسببت في عليان الماء.

تيبين قوة مخطط التصور الدلالي وغزارة الإنتاج الذي يسمح به، و مجالات التطبيقات الممكنة و لاسيما في مجال التعليم و الإعلام الآلي و أيضا في الترجمة الآلية. و يعتمد الوصف بواسطة نظرية التوافق بين المعنى و النص على مفهوم التكافؤ الدلالي.

ح – مفهوم اللفظة و مفهوم التكافؤ الدلالي (Valence sémantique)

توظف نظرية التوافق بين المعنى و النص مفهوم اللفظة و تقصد به الوحدة الدلالية ذات المعنى المفيد أو العبارة الدلالية التي تكون أتباعها البنوية مرتبطة بها. و يتبع مفهوم اللفظة، مفهوم التكافؤ الدلالي (Valence sémantique) الذي استعارته من نظرية [تسنيار] (Tesnière) علم التراكيب البنوي (Syntaxe structurale).[29]

و يمكن اعتبار التكافؤ الدلالي خاصية من خصائص اللفظة لأنه يدل على عدد العناصر الإسنادية التي تطلبها اللفظة لكي تشكل معها جملة أو شبه جملة تنتمي إلى اللغة المدروسة. وتخضع حينئذ الجملة إلى العامل النحوي الذي يحكم الألفاظ المربوطة بعضها ببعض و يصبح تمثيلها البياني على شكل تشجير التبعية ممكنا.و يمثل جرد الألفاظ المنتمية إلى لغة معينة المرحلة الأولى في دراسة اللغة في إطار نظرية التوافق بين المعنى و النص. و تقوم هذه العملية على تتبع الأقوال المأثورة عند جماعة الناطقين الأصليين للغة المدروسة. و تدوّن تلك الألفاظ بتحديداتها المعجمية (Définition lexicographique) في قاموس دلالي يسمى القاموس التفسيري التركيبي لتلك اللغة (Dictionnaire explicatif et combinatoire = DEC)[30]. و يمثل أداة قوية يمكن توظيفها في تعليم تلك اللغة لغير الناطقين بها، أو تزويد الحاسوب به من أجل المعالجة الآلية لتلك اللغة في مجال الإعلام الآلي، أو يمكن توظيفها في مجال الترجمة. و قد تم بالفعل إنشاء مثل ذلك القاموس بالنسبة للغة الإنجليزية . أما قاموس اللغة الفرنسية لايزال في طور الإنجاز. أما فيما يتعلق باللغة العربية فما سمعنا أن هناك مبادرة في هذا المجال.

خلاصـــة

تقدم نظرية التوافق بين المعنى و النص (Théorie Sens–Texte= TST) إطارا علميا يسمح بوصف اللغات بواسطة نموذج وظيفي يسمى مقياس التوافق(Modèle Sens–Texte= MST). خصائصها البارزة هي الشمولية بمعنى أن المفاهيم و المبادئ التي تستند إليها و هي التصور الدلالي التحتي والبنية الدلالية و البنية التركيبية و البنية الصرفية قابلة للتطبيق على جميع اللغات الطبيعية، و قواعدها تسمح بوصف و جرد جميع الجمل التي تتفرع عن التصور الدلالي الأساسي القاعدي. و من جهة ثانية تولي هذه النظرية اهتماما خاصا للثروة المعجمية بتوظيفها لمفهوم التكافؤ الدلالي لدراسة ألفاظ اللغة المدروسة و بوضعها مفهوم الوظائف المعجمية التي تسمح بدراسة الوحدات المعجمية في اللغة دراسة معمقة مهما كانت اللغة التي يدرسها الباحث. كل هذه المميزات تجعل من هذه النظرية أداة قوية يمكن تطبيق نتائجها في تطوير الدراسات المعجمية الحديثة و في مجال التعليميات و الترجمة الآلية و البشرية و كذلك في المعالجة الرقمية للغات الطبيعية.

الإحالات

اسيبويه، ***الكتاب***، ط. عبد السلام هارون، 1967-1977

[2] Fuchs C.,Paraphrase et énonciation, Ophrys, Paris,1994

3 La paraphrase entre la langue et le discours, in *Langue Française*, n°53 pp 22-34, Larousse, Paris, 1982

[4] Yazid,F. 1984 , Analyse pragmatique et linguistique du discours universitaire scientifique en langue arabe, (mathématiques-physique-chimie), mémoire de Magister, non publié, Université d'Alger.

[5] Mortureux, M-F, 1982, Paraphrase et Métalangage dans le discours de vulgarisation in *Langue Française*, n°53 pp 48-61, Larousse, Paris.

[6]Fuchs C.*Paraphrase et énonciation, Ophrys,* Paris 1994.p.32

[7] Charolles M & Coltier D, 1986, Le contrôle de la compréhension dans une activité rédactionnelle : éléments pour une analyse des reformulations paraphrastiques, in *Pratiques* n°49, pp 51-56

[8] Coyaud. M. 1972, *Les articulations logiques du discours*, Larousse.

[9] ابن قتيبة ، أدب الكاتب، تحقيق محمد شكير، القاهرة 1939

[10] Candelier M., 1986, Faire réfléchir sur la langue in *Les langues modernes* , n° 2.

[11] Fuchs C.,Paraphrase et énonciation, Ophrys, Paris,1994,p 54.

[12] Martinet A, 1960, *Eléments de linguistique générale*, A Colin, Paris 1960 p92 .

[13] نفس المرجع

[14] Benveniste E.1966, *Problèmes de linguistique générale*, t. 1, Gallimard, Paris p. 130

[15] Danlos L, 1993, Génération automatique de textes in *Linguistique et traitement automatique des langues,* Hachette, Paris pp 247-266

[16] Bernié, J.P.,1993, *Raisonner pour résumer. Une approche systémique du texte,* Berne, Lang,

[17] Ibid

[18] ابن خلدون ، 1967 ، مقدمة ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي.

[19] Kerbrat-Orecchioni, C. 1980. *De la subjectivité dans le langage*, A Colin, Paris p 148.

[20] Yazid,F. 1984 , *Analyse pragmatique et linguistique du discours universitaire scientifique en langue arabe, (mathématiques-physique-chimie),* mémoire de Magister, non publié p180.

[21] ŽOLKOVSKIJ, A. et I. A. MEL'ČUK. 1965. « O vozmoìnom metode i instrumentax semanti.eskogo sinteza » [À

propos d'une méthode possible pour la synthèse sémantique et des instruments correspondants], *NTI*, n° 5, 23-28

[22] MEL'ČUK, I. A. 1981. " Meaning-Text Models : A Recent Trend in Soviet Linguistics ", *Annual Review of Anthropology*, 10, 27-62

[23] MEL'ČUK. I. 1997a: *Vers une linguistique Sens-Texte. Leçon inaugurale,* Paris. Collège de France

[24] 1 Milićević, J., *Modélisation sémantique, syntaxique et lexicale de la paraphrase*, thèse phd, université de Montréal, Mars 2003 p.40

[25] نفس المرجع

[26] MEL'ČUK. I. 1997a: *Vers une linguistique Sens-Texte. Leçon inaugurale,* Paris. Collège de France

[27] MEL'ČUK. I. 1997a: *Vers une linguistique Sens-Texte. Leçon inaugurale,* Paris. Collège de France, p.8

[28] KAHANE S. 2000b, *Des grammaires formelles pour définir une correspondance, 2TALN 2000,*

[29] TESNIERE L. 1969. *Éléments de syntaxe structurale*. Paris: Klincksieck

[30] MEL'ČUK I. *et al.* (1984, 1988, 1992, 1999), *Dictionnaire explicatif et combinatoire du français contemporain*. Recherches lexico-sémantiques I, II, III, IV, Montréal, Presses de l'Université de Montréal

المراجع

لبن خلدون ، 1967 ، مقدمة ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي.

ابن قتيبة ، أدب الكاتب، تحقيق محمد شكير، القاهرة 1939

سيبويه ، 1967-1977، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة

BENVENISTE E, *Problèmes de linguistique générale*, t. 1, Gallimard, Paris, 1966.

BERNIE, J.P, *Raisonner pour résumer. Une approche systémique du texte,* Berne, Lang, 1993.

CANDELIER M, Faire réfléchir sur la langue in *Les langues modernes* , n° 2, 1986.

CHAROLLES M & COLTIER D, Le contrôle de la compréhension dans une activité rédactionnelle : éléments pour une analyse des reformulations paraphrastiques, in *Pratiques* n°49, 1986, pp.51-56.

COYAUX. M, *Les articulations logiques du discours*, Larousse.1972.

DANLOS L, Génération automatique de textes in *Linguistique et traitement automatique des langues,* Hachette, Paris, 1993, pp 247-266

FUCHS C. - 1982 La paraphrase entre la langue et le discours, in *Langue Française*, n°53, Larousse, Paris, 1982, pp. 22-34.

- .*Paraphrase et énonciation, Ophrys,* Paris, 1994.

KAHANE S, *Des grammaires formelles pour définir une correspondance, TALN 2000,* Lausanne, 2000, 197-206.

KERBRAT-ORECCHIONI, C. *De la subjectivité dans le langage*, A. Colin, Paris, 1980.

MARTINET A, *Eléments de linguistique générale*, A Colin, Paris, 1960.

MEL'ČUK. I, *Cours de morphologie générale. Vol. 1,* Les Presses de l'Université de Montréal/C.N.R.S, Montréal-Paris, 1993.

MEL'ČUK. I. 1997, *Vers une linguistique Sens-Texte. Leçon inaugurale,* Collège de France, Paris, 1997.

MEL'ČUK. I.CLAS. A. et POLGUERE. A, *Introduction à la lexicologie explicative et combinatoire*, Duculot, Bruxelles, 1995.

MEL'ČUK I. *et al, Dictionnaire explicatif et combinatoire du français contemporain.* Recherches lexico-sémantiques I, II, III, IV, Presses de l'université de Montréal, Montréal, 1984-1988-1992-1999.

MILIČEVIČ, J, *Modélisation sémantique, syntaxique et lexicale de la paraphrase*, thèse PHD, Université de Montréal, 2003.

MORTUREUX, M-F, 1982, Paraphrase et Métalangage dans le discours de vulgarisation in *Langue Française*, n°53, Larousse, Paris, pp. 48-61.

TESNIERE L. *Eléments de syntaxe structurale.* Klincksieck, Paris, 1969.

YAZID, F, *Analyse pragmatique et linguistique du discours universitaire scientifique en langue arabe, (mathématiques-physique-chimie),* mémoire de Magister, non publié, Université d'Alger, 1984.